حقق شعبنا أروع انتصاراته بإنجاز الوحدة.. الهدف الاستراتيجي للثورة اليمنية والحلم التاريخي العظيم للشعب

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

وزير الخارجية الدكتور أبوبكر القربي لـ "البيان"

لا فتور في العلاقات اليمنية والسعودية ومثيرو الشكوك ستيفاجؤون بحجم الاتفاقيات

هناك نية حقيقة لخلق ترابط اقتصادي ودمج اقتصاد اليمن في اقتصاديات مجلس التعاون

السلام في الصومال مرهون بمشاركة جميع الاطراف في عملية المصالحة

صنعاء/14أكتوبر/ عن "البيان"

نشرت صحيفة "البيان" الإماراتية في عددها الصادر أمس الأحد حوارا مع الأخ الدكتور/ أبوبكر القربي وزير الخارجية أجراهُ مراسلها في صنعاء الزميل محمد الغباري تناول فيه عدة قضايا متصلة بالشأن المحلي وعلى الصعيد الإقليمي والدولي..وفي مايلي تعيد "14أكتوبر" نص الحوار:

د/ أبوبكر القربي

قبل إعلان تأجيل اجتماعات الدورة الـ18 لمجلس التنسيق الأعلى اليمني السعودي إلى ما بعد شهر رمضان المبارك والتي كان من المقرر لها أن تبدأ أمس الأول السبت بمدينة جدة، وسط حديث عن فتور في العلاقات بين البلدين ينفيها المسؤولون، قال وزير الخارجية اليمني أبوبكر القربي إن الذين يثيرون الشكوك حول العلاقات بين صنعاء والرياض سيتفاجؤون بحجم الاتفاقيات التي سيتم التوقيع عليها خلال الدورة الحالية للمجلس الذي ينعقد كل عام.

ونفى القربي في حوار أجرته معه «البيان» وجود أي فتور في علاقة بلاده بمجلس التعاون الخليجي.. وقال إن بلاده رفضت الشروط الأمريكية لتسلم المعتقلين في قاعدة غوانتانامو، وقال إن بلاده تتمسك برؤيتها بأن السلام في الصومال لن يتحقق إلا بمشاركة المحاكم الإسلامية كما تحدث عن كثير من القضايا. وتالياً نص الحوار

□ كيف تقيمون علاقاتكم مع السعودية حالياً؟

□□ كررنا الإجابة عن هذا السؤال مراراً ويبدو ان الناس دائماً يتشككون في العلاقات اليمنية السعودية وأنا لا أدري لماذا.. العلاقات بكل المعايير متميزة سواء على مستوى قيادة البلدين أو على مستوى وزارتي الخارجية أو فيما يخص التعاون الأمني بين أجهزة الأمنية أو في مجال المشاريع والدعم الذي تقدمه المملكة لليمن، وستشاهدون اجتماعات مجلس التنسيق والاتفاقات التي ستوقع والمشاريع التي اتفق على تمويلها وتنفيذها، وبالتالي أنا اعتقد أن الذين يقلقون على العلاقات اليمنية السعودية أريدهم أن يطمئنوا أنها بخير.

□ حسناً ألا تعتقد أن آلية عمل مجلس التنسيق آلية قديمة لا تواكب التطورات؟.

□□ هذه الآليات حدث فيها مجموعة من التحديثات والآليات التي نعمل بها اليوم تختلف عن الآليات التي كنا نعمل بها قبل أربع أو خمس سنوات ونتائجها ايجابية وطيبة، وسترون كيف سيخرج الاجتماع القادم بجملة من القضايا التي تهم الطرفين والكيفية التي تم فيها معالجتها.

□ كان هناك حديث عن فتور في العلاقات اليمنية الخليجية، ومع هذا أنت نفيت ذلك وقلت إن هناك بطئاً في تقديم المساعدات التي رصدت ممن قبل دول المجلس لدعم تأهيل الاقتصاد اليمني خلال مؤتمر لندن للمانحين، ألا يعكس هذا البطء فتوراً في العلاقات؟

□□ لا يعكس ذلك، أنا اعتقد أن هذا يعكس عدم قدرة الأجهزة المعنية على تنفيذ ما اتفق عليه في مؤتمر المانحين وتداخل صلاحيات عدد من الجهات في بعض الدول مثل صندوق التنمية الكويتي وصندوق أبوظبي أو ما يتم عبر وزارة الخارجية ودور الأمانة العامة لمجلس التعاون، اعتقد أن هذه هي التي أدت إلى التباطؤ، وبالتالي كنا نطرح دائماً أننا لدينا مشاريع جاهزة تمت دراستها وكل ما تحتاجه هو التمويل..

نحن نقدم هذه المشاريع للدول لتختار منها ما تشاء لتمويلها وتتولى التنفيذ، وأكدنا ان ما نريده هو الإسراع في تنفيذ المشاريع وللدول ان تختار الآلية التي تراها مناسبة... نحن الآن في مجلس التنسيق اليمني السعودي سنوقع على مجموعة من الاتفاقات الخاصة بالمشاريع التي اتفق على تنفيذها، ولكن نحن كنا نتمنى ان تسير الأمور بوتيرة أسرع خاصة في الظروف التي تريد فيها اليمن تنشيط المشاريع المرتبطة بالبنية التحتية كالكهرباء والطرقات، والتي من خلالها أيضاً ستخلق فرص عمل للكثير من العاطلين عن العمل.

ولهذا فإن المشكلة مع المانحين هي في الآليات، وليست مشكلة فقط مع دول مجلس التعاون بل بعض الدول المانحة الأخرى، غير أن المبالغ التي خصصت من دول مجلس التعاون كبيرة ونحن نقدر ذلك إلا أن المشاريع المطروحة للتمويل مشاريع كبيرة وتحتاج منا أن نطور آليات أكثر فاعلية وأكثر مقدرة على التعامل.

□ هل تلمسون انتم في الحكومة تطوراً ايجابياً في العلاقات اليمنية الخليجية؟

□□ بكل تأكيد، فلقاء وزراء الخارجية والمالية بدول المجلس بنظرائهم في اليمن هنا في صنعاء وبعدها المشاركة الكبيرة في مؤتمر المانحين كل هذه مؤشر على أن دول الخليج تنظر إلى اليمن من منظور تعزيز العلاقات، من منطلق تشجيع الاستثمارات الخليجية في اليمن.. والمشاركة في مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار، كل هذه تؤكد ان هناك الآن نية حقيقية لخلق ترابط اقتصادي ودمج اقتصاد اليمن في اقتصاديات مجلس التعاون ونحن نريد ان تترجم هذه النوايا الطيبة على الواقع. صحيح هناك بطء في التنفيذ كما أشرت في السابق وربما أيضاً إن بعض الأحداث التي تقع في اليمن وخاصة في الجانب السياسي تجعل المستثمرين على وجه الخصوص يتباطؤون في تنفيذ مشاريعهم.

□ لكن هذه الرؤية الجيدة للعلاقات تتناقض مع الشكاوى المتواصلة للمغتربين اليمنيين من التضييق الذي يلاقونه في دول مجلس التعاون، سواء أكان على صعيد فرص العمل أو تأشيرات الدخول؟

□□ هذه لها خلفيات يجب أن نفهمها، الكثير من اليمنيين الذين يذهبون إلى دول الخليج تحت مسميات مختلفة لا يلتزمون بقوانين تلك الدول وهذه نتائجها سلبية على من يريد أن يذهب إلى هناك لأنهم هناك يحكمون على مجمل اليمنيين من تصرفات البعض، وهذه القضية نحن نطرحها دائماً ونقول إنها غير مقبولة، لأنك تظلم الأغلبية الملتزمة على حساب الأقلية غير الملتزمة.

وبالتالي هذه القضية تناقش في الإطارين الوطني ومع الأشقاء، من جهة حث اليمنيين بضرورة الالتزام واحترام قوانين البلدان التي يتوجهون إليها وان يكونوا واضحين في تحديد أسباب الزيارة التي يرغبون بالقيام بها حتى لا يسيئوا لكل اليمنيين الآخرين.. والقضية أيضاً لها شق امني لا ينبغي تجاهله لأن هناك قصوراً في وضع آليات صحيحة للتعاون الأمني بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي.. ربما الآن مع السعودية الأمور في هذا الجانب تسير بصورة ممتازة لكنها مازالت مع بقية دول المجلس، وهناك زيارات وبحث لوضع أسس للتعاون بين اليمن وهذه البلدان في الجانب الأمني.

أما الشق الثالث لقضية القيود المفروضة على اليمنيين هو المعلومات الخاطئة التي تنشر وللأسف في صحف يمنية وتصور الوضع وكأن الإرهاب والإرهابيين في اليمن منتشرون في كل حي وحارة.. وهذه تعطي المبرر للآخرين لفرض المزيد من القيود، مع ان هذه تصرفات فردية لأفراد لا يقدرون مدى الضرر الذي يلحقونه ببلدهم.

□ لكن كيف تفسر احتضان بعض دول المجلس لقادة في المعارضة اليمنية وينشطون وتصدر عنهم تصريحات عدائية لنظام الحكم، ألا يعكس هذا موقفاً غير ودي من هذه الدول؟

□□ ما نسمعه من المعارضة في داخل اليمن أكثر بكثير من مما نسمعه من الخارج، بالعكس المعارضة التي تتكلم في الخارج اقل مصداقية لدى الشارع اليمني من المعارضة الموجودة في الداخل.

□ فيما يخص الوساطة القطرية لإنهاء الحرب في صعدة، كانت قد قطعت شوطاً ولكنها توقفت وظهر أن الرئيس بدا يدير المفاوضات مع أتباع الحوثي بنفسه، هل معنى هذا أن الجهود القطرية توقفت؟

□□ لا الجهود القطرية لم تتوقف، ولم تتوقف أيضاً جهود اللجنة الرئاسية، وما اعرفه هو أن هناك قناعة لدى الرئيس بأن تستمر هذه الوساطة لكي تأتي بالنتائج التي تضمنها اتفاق إنهاء المواجهة.. الآن الخلافات هي خلافات توقيت وليست في مضمون الاتفاق نفسه، وهذه ستعالج لأن الكل حريص على عدم تجدد التمرد، لأنه لم يحقق شيئاً للمتمردين بل زاد منطقتهم خراباً ودماراً، وأعاق التنمية في هذه المنطقة واثر على اليمن إجمالاً.

□ مؤتمر المصالحة الصومالي الذي عقد في مدينة جدة السعودية، انتم كنتم تساندون الحكومة الانتقالية فيما اعتبر الموقف القطري مساندا للمحاكم الإسلامية، ألا تشعرون أن هناك تعارضاً في الموقفين؟

□□ لا يوجد تعارض.. ودعني أوضح حتى لا يفهم من كلامك إن قطر تدعم المحاكم الإسلامية في أعمال العنف ضد الحكومة الانتقالية..

□ لا، ما قصدته هو الدعم السياسي، في إطار موقف آخر تتخذه الحكومة السعودية بدعم الحكومة الانتقالية في إطار السعي لإيجاد نفوذ سياسي كتعبير عن التنافس التقليدي في المنطقة بين البلدين؟

□□ القطريون لهم موقف واضح وهو أن تكون المحاكم الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من أطراف المصالحة وهذا هو الموقف اليمني أيضاً، فنحن أكدنا انه لكي يتحقق الحل السياسي السلمي في الصومال يجب أن تشارك المحاكم الإسلامية في عملية المصالحة وان ترتبط مشاركتهم بإعلان موقف صريح بأنهم سيقبلون بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وان ينبذوا ويدينوا العنف والإرهاب.

وهذه قضايا رئيسية لكي يطمئن كل أبناء الصومال في المقام الأول قبل المجتمع الدولي من أن المحاكم ستدخل العملية السياسية بنظرة جديدة.. إذن لا خلاف، أيضاً القطريون يؤكدون على أهمية انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال والموقف اليمني نفس الشيء إلا أننا نرى أن الانسحاب يجب أن يأتي في إطار إرسال قوات حفظ سلام افريقية وربما عربية حتى لا يحدث مع انسحاب القوات الإثيوبية اختلال في أمن الصومال.

□ وما دوركم في مؤتمر جدة؟

□□ كان لنا دور في مؤتمر المصالحة الذي عقد في الصومال، والرئيس علي عبد الله صالح كان قد أكد خلال اتصالات أجراها مع عدد من قادة دول مجلس التعاون على أهمية توفير الإمكانات المادية لإنجاح مؤتمر المصالحة في الصومال.. السعودية أخذت بزمام المبادرة ونتيجة لذلك انعقدت الجلسة الختامية في مدينة جدة، واعتقد أنهم تقديراً لدور المملكة ذهبوا إلى هناك ليوقعوا على الاتفاق الذي تم التوصل إليه.. نحن باركنا هذا الجهد حتى يعود للصومال الأمن والاستقرار والوفاق.

□ فيما يخص العلاقات اليمنية الأميركية، اقر صندوق الألفية تقديم مبلغ واحد وعشرين مليون دولار لدعم تأهيل اليمن للانضمام إلى الدول المستفيدة من الصندوق، هل انتم راضون عن ذلك؟

□□ اعتقد أنها خطوة ايجابية لكني لا اعتقد أنها كافية.. نحن الآن لدينا برنامج إصلاحات كبير وشامل ويحتاج إلى دعم اكبر لكي نستطيع تحقيق متطلبات الانضمام إلى قائمة الدول المستفيدة من صندوق الألفية، وكنا نأمل أن يكون المبلغ المقدم اكبر من هذا حتى نستطيع أن نسرع في عملية الإصلاحات والوصول إلى الأهداف المتوخاة، لكننا نأمل أن يمثل ذلك بداية إعلان عن توجه من الصندوق لدعم اليمن للتأهيل وان نرى المزيد من هذا الدعم.

□ لكن يقال إن إدارة الصندوق أبلغتكم أن الانتهاكات التي يتعرض لها الصحافيون كانت الأساس في إبقاء اليمن خارج قائمة الدول المستفيدة من الصندوق؟

□□ لا.. هذا غير صحيح، لأن هذه العملية بدأت من العام الماضي وليست من الآن، وقد قدمت دراسات وبناء على هذه الدراسات حصلت نقاشات بين إدارة الصندوق والمسؤولين في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن، وبالتالي الأحداث التي ذكرتها لم يكن لها علاقة في الأمر إطلاقاً.

□ فيما يخص المعتقلين اليمنيين في غوانتانامو كان هناك جدل مثار حول رفضكم استقبال معتقليكم وفيما انتم تنفون ذلك وتحملون الإدارة الأميركية المسؤولية، إلى أين انتهى هذا الجدل؟

□□ الحقيقة أني مستغرب لهذا الجدل، لأن الموقف اليمني منذ البداية كان واضحاً وهو أننا نطالب بمواطنينا المعتقلين وأرسلنا فريقين للتأكد من هوياتهم، واستمررنا في التواصل مع الولايات المتحدة لبحث سبل تسليمهم إلينا، وكان هناك خلاف حول الأسس التي سيتم تسليمهم على ضوئها ما أدى إلى تأخير عملية التسليم، لكن بعده حدث الخلاف داخل الإدارة الأميركية من خلال تشكيل لجان فرز المعتقلين.

ومع هذا ظل الموقف اليمني طوال هذه السنوات هو المطالبة بتسليم المعتقلين اليمنيين، وسيتم التعامل معهم على أساس القانون والدستور اليمني. وإذا كانت هناك أدلة على تورط أي منهم في أية أعمال إرهاب فنحن مستعدون لمحاكمته، وللأسف ظل هناك من يشكك في هذا الموقف، وللأسف أن بعض وسائل الإعلام المحلية هي من روجت لهذا وقالت إن اليمن ترفض تسلم المعتقلين.

□ لكن من قال ذلك هم مسؤولون في الإدارة الأميركية وليس الصحف اليمنية؟

□□ لأننا اشترطنا أن المعتقلين عندما يسلمون لنا سيخضعون للدستور والقوانين اليمنية، وليس للشروط التي وضعتها الإدارة الأميركية.

□ والمقاتلون اليمنيون في مخيم نهر البارد هل أبلغتم بعددهم؟

□□ لا لم نبلغ بعددهم حتى الآن.

فيما بدأت المرحلة الثانية من قرار منع حمل السلاح في عموم المحافظات

استقبال 150 طالباً لبرلمانيين للحصول على تراخيص سلاح شخصي بصنعاء

□ **صنعاء/ذويزن مخشف:**

دشنت وزارة الداخلية اليمنية أمس الأول السبت مرحلة جديدة من قرار منع المواطنين حمل السلاح في العاصمة صنعاء وبقية المدن وذلك في إطار خطة اليمن لكبح انتشار العنف وتشجيع الاستثمار في البلاد.

قال مسؤولون أمنيون أنه تم البدء باستقبال طلبات تراخيص حمل الأسلحة النارية الشخصية للذين يحق لهم حيازتها بموجب القانون واللائحة المنظمة لذلك التي أصدرتها الوزارة في نهاية شهر أغسطس الماضي وحددتها بفئات.

ومنذ الأسابيع الأخيرة أظهرت حملة التفتيش عن حمل السلاح نتائج إيجابية في الحد من أعمال العنف.

وقالت مصادر ذات صلة بالموضوع إنها ضبطت أكثر من 17 ألف قطعة سلاح مختلفة حتى السبت كان معظمها من المسدس والرشاش الآلي.

وفي إفادة بالهاتف صرح بها لـ "14أكتوبر" العقيد علي عبد الله الهمداني مدير فرع الإدارة العامة لحراسة المنشآت وحماية الشخصيات بالعاصمة إن إدارته بدأت بالفعل يوم السبت استقبال طلبات الراغبين في الحصول على تراخيص حمل السلاح في العاصمة صنعاء لليوم الثاني على التوالي وقد رصدت نحو 150 طلبا قدمها أعضاء مجلس النواب.

وأضاف الهمداني أنه منذ سريان قرار منع حمل السلاح التي وضعت لائحة منظمة لذلك فقد تم الاستعداد جيدا للخطوات التالية ومنها منح تراخيص حمل السلاح للأشخاص بالشكل القانوني بالعاصمة وجهزت التصاريح بطريقة فنية عالية.

وأشار إلى أن فروع الإدارة العامة لحراسة المنشات في جميع المحافظات بدأت كذلك عملية استقبال طلبات التراخيص لكنه لم يتمكن من تحديد عدد تلك الطلبات في حين أيضا لم يتح للصحيفة على الفور التواصل مع مسؤولين آخرين للحصول على معلومات إضافية.

وبحسب الهمداني فإن أشكال تصاريح حمل السلاح الشخصي ستكون بذات ألوان (أزرق و أصفر وأحمر) وسيمنح كل ترخيص بحسب عمل الشخصية نفسها وبحيث يكون الترخيص عليه أسماء وصور المرافقين للشخصية وذلك بهدف الحد من العشوائية في أعمال المرافقين للشخصيات الهامة.

وكانت الحكومة اليمنية قد بدأت في ابريل الماضي حملة لإغلاق متاجر بيع المسدسات والبنادق بدون ترخيص. وأنفقت لهذه الغاية ملايين الدولارات في الشهور الأخيرة لشراء القنابل والمدافع وحتى المدفعية المضادة للطائرات من مواطنين عاديين.

كما يشمل حظر حمل السلاح أيضا المسؤولين الكبار حيث يسمح لحراسهم الشخصيين فقط بحمل المسدسات أو البنادق وسيغطي القرار أيضا القبائل المدججة بالسلاح والجماعات ذات النفوذ.

7000 حالة تستفيد من مساعدات مؤسسة الصالح الرمضانية في أبين

□ **زنجبار/ علي مقراط :**

بلغ حجم المساعدات التي تقدمها مؤسسة الصالح للتنمية الاجتماعية للأسر الفقيرة والمحتاجة خلال شهر رمضان المبارك بمحافظة أبين (7000) ألف حالة موزعة على مديريات ودوائر المحافظة بواقع (1000) حالة لكل دائرة.

ذكر ذلك الأستاذ/ عبدالسلام يحيى رئيس الفريق الممثل للمؤسسة موضحاً أن المساعدات تشمل كميات من الأرز والسكر والزيت وسوف يتم تسليمها يداً بيد للمستفيدين وتحت إشراف قيادات فروع المؤتمر ومسؤولي المجالس المحلية بالمديريات وبمتابعة وإشراف مباشر من لجنة التوزيع بالمحافظة برئاسة الأخ محافظ أبين محمد صالح شملان ووكيل المحافظة رئيس فرع المؤتمر بالمحافظة محمد حسين الدهبلي والفريق الإشرافي الممثل لمؤسسة الصالح للتنمية الاجتماعية حيث يحرص الجميع على وصولها إلى مستحقيها ومنع أيّ تلاعب فيها.

هذا وكان الاجتماع الموسع الذي عقد بالمحافظة برئاسة محافظ أبين محمد صالح شملان وبحضور وكيل المحافظة رئيس فرع المؤتمر محمد الدهبلي وسعيد الرويشان مدير المؤسسة الاقتصادية اليمنية م/ أبين والأستاذ/ عبدالسلام يحيى محاوش رئيس للفريق الممثل لمؤسسة الصالح الاجتماعية وقد أقر آلية توزيع المساعدات الرمضانية الخيرية للاسر المحتاجة المقدمة من مؤسسة الصالح للتنمية وأشاد الاجتماع بالجهود الخيرية التي تقوم بها مؤسسة الصالح التي تسهم في توسيع نطاق العمل الخيري ليشمل أكبر عدد من الأسر الفقيرة للتخفيف من الأعباء المعيشية للمواطنين وخاصة المحتاجين منهم الذين لايقدرون على شراء متطلبات هذا الشهر الفضيل.

بدء المرحلة الثانية والأخيرة من مسابقة الأوقاف الأولى لحفظ القرآن الكريم

فعاليات مسابقة الاوقاف الاولىلتحفيظ القرآن

□ **صنعاء / سبأ:**

بدأت يوم أمس بصنعاء فعاليات المرحلة الثانية والأخيرة من مسابقة الأوقاف الأولى لحفظ القرآن الكريم، بمشاركة 77 حافظا، بينهم 11 فتاة، تأهلوا من المرحلة الأولى التي أجريت في عموم محافظات الجمهورية.

وفي الحفل الذي أقيم بالمناسبة قال وزير الأوقاف والإرشاد القاضي حمود عبدالحميد الهتار / إننا اليوم ننظر إلى هذا الحدث بأمل كبير ونحن نرى أبناءنا وبناتنا يتسابقون في هذا المضمار، وهم لاشك خير الناس بشهادة الرسول صلى الله عليه وسلم " خيركم من تعلم القرآن وعلمه " .

وأضاف" إننا نشعر بالسعادة أن نبدأ اليوم المرحلة الثانية والأخيرة من مسابقة الأوقاف الأولى لحفظ القرآن الكريم بعد انتهاء المرحلة الأولى التي شارك فيها 1351 متسابقا ومتسابقة في عموم محافظات الجمهورية.

وأكد أن الوزارة تولى حفظ القرآن الكريم اهتماما كبيرا بما يحقق مقاصد الواقفين الذين بذلوا أموالهم لخدمة كتاب الله الكريم، ويحفز الشباب على حفظ وتعلم القرآن وعلومه.

متمنياً للمشاركين في هذه المرحلة التوفيق والنجاح، ومزيدا من الاهتمام بحفظ كتاب الله الكريم، وتجسيد أخلاقه وقيمه في الحياة.

بعد ذلك بدأت فعاليات المسابقة، التي يتم التحكيم فيها من قبل لجنة عليا برئاسة الشيخ الحافظ يحيى الحليلي وعضوية الشيخ / عبدالسلام المجيدي، والشيخة فاطمة المغربي.

المشاركون في المخيم الوطني للكشافة والمرشدات يزورون جامع الرئيس الصالح

□ **صنعاء /سبأ:**

قام المشاركون من الكشافة والمرشدات في المخيم الوطني الثامن عشر للفرق الكشفية والمخيم الوطني السادس للمرشدات أمس بزيارة لجامع الرئيس الصالح في اطار برنامج فعاليات المخيم الذي يقام تمهيد لحفل إيقاد شعلة الذكرى الخامسة والأربعين لثورة السادس والعشرين من سبتمبر المجيدة .

وتعرف المشاركون ومعهم وزير الشباب والرياضة حمود عباد على مكونات الجامع الذي يسع 45 ألف مصلٍ و ملحق لكلية العلوم الشرعية يتسع لـ 600 طالب وطالبة ، وادارة الجامع وموقف خاص يتسع لـ1500 سيارة كما يحتوى الجامع على ست منارات يبلغ ارتفاع اربع المنارات المحيطة بالجامع 100 متر فيما يصل ارتفاع الهلال اعلاها الى 6 أمتار ومنارتان على جانبي الكلية الشرعية بارتفاع 85 متراً مع الهلال .

بعد ذلك قام الكشافة بزيارة الى مجسد الجامع ومدينة صنعاء القديمة وتعرفوا من خلالها على المعالم الاثرية والتاريخية التى يزخر بها الجامع والمدينة .

مواطنو لحج يعبرون عن ارتياحهم لتوفر المواد الغذائية

□ **لحج/ 14 أكتوبر/ عادل قائد :**

تتواصل عملية البيع وبسعر الكلفة للمواد الرئيسة: القمح والدقيق من المؤسسة الاقتصادية فرع لحج في جميع المديريات.. رغم الصعوبات التي يواجهها الفرع في المناطق النائية.

وقد أعرب عدد من المواطنين في لحج لـ"14 أكتوبر" عن ارتياحهم لما تقدمه المؤسسة في لحج من أعمال طيبة تستحق الإشادة خاصة في هذا الشهر الفضيل من جهته أكد الأخ/ محمود عبيد عضو المجلس المحلي بمديرية تبن محافظة لحج أن فرع المؤسسة الاقتصادية وبقيادة المدير نصر عباس المؤيد عمل على توفير مادة الدقيق والقمح للمركز (ط) والذي يضم قرى الثعلب وعبر بدر والعلاونه الحميدة اميري شاكراً تلك الجهود الخيرة التي يقوم بها مدير الفرع والعاملون فيه، وهذا أن دل على شيء فانما يدل على اهتمام المؤسسة الاقتصادية اليمنية ممثلة بمديرها العام الكحلاني بالمواطنين وتوفير المواد الغذائية الرئيسة وفي ظل الاهتمام الخاص من قبل فخامة الأخ الرئيس القائد/ علي عبدالله صالح حفظه الله.

محمود عبيد

تكريس ثقافة الوحدة والديمقراطية .. وتأصيل الممارسة التعددية تنمية لكل انتصاراتنا الوطنية